بلديّـــة لمطة

محـــضـــر جلسة الدورة الإستثنائيّة للنيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة المنعقدة يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2017

الحمد لله ، عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديّات عدد33 لسنة 1975 المؤرّخ فـــي 14 مـــاي 1975 وعلى جميع النّصوص التي تمّمته و نقّحـــته و خاصّة **القانون عدد 48 لسنة 2006 المؤرّخ في 17 جويليّة 2006** المتعلّق بتنقيح القانون الأساسي للبلـــديّات .

و بناء على الإستدعاء الموجّه إلى كـــافّة السّادة أعضـــاء النيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة الصادر بتاريخ 13 **أكتوبر 2017** تحت عدد **2017/1278** والمتضمّن ما يلي :

<< وبعـــد، تتشرّف رئيسة النيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة بدعوتكم لحضور أشغال الدورة الإستثنائيّة للنيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة المقرّر عقدها **يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2017** بداية من السّاعة **الثالثة بعد الزوال** بقصر البلديّة بلمطة للنظر في المسائل المدرجة بجدول الأعمال التالي :

1 ــ المصادقة على بيع الأثاث والمعدات التي زال الإنتفاع بها .

2 ــ المصادقة على إسناد قطعة أرض لفائدة الشركة التونسيّة للكهرباء و الغاز لإحداث غرفة محول كهربائي.

3 ــ وضعيّة المسلخ البلدي

4 ــ حول الإعداد للبرنامج التشاركي السنوي للإستثمار لسنة 2018 .

5 ــ مختلفات

ونظرا لأهميّة المواضيع المدرجـــة ، فحضوركم شخصي و متأكّد و السّـــلام .>>

انعقدت الدورة الإستثنائيّة لمجلس النيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة بقصر البلديّة يوم **الثلاثاء السابع عشر من شهر أكتوبر** سنة **سبعة عشر وألفين** على السّاعة **الثالثة بعد الزوال** بقاعة الإجتماعات بلمطة برئاسة السيّدة **أسماء الباهي** : رئيسة النيابة الخصوصيّة و بحضور السّادة أعضاء النيابة الخصوصيّة :

ــ ثامر العجمي : مساعد أوّل و رئيس لجنة الشؤون الإداريّة و الماليّة

ــ محمّد محرصيّة : مساعد و رئيس لجنة الشؤون الإجتماعيّـــة و الأســـرة ، و رئـــيس لجنـــة الشـــباب و الرياضة و الثقافة

ــ كريم شريعة : مستشار و رئيس لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة .

وتغيب بعذر كل من السادة :

ـ خالد السكماني : مساعد و رئيس لجنة الشّؤون الإقتصاديّة .

ـ فوزي العبيدي : مستشار و رئيس لجنة العمل التطوّعي .

ـ الناصر بلقاسم : مساعد و رئيس لجنة الصحّة و النّظافة و العناية بالبيئة

كما حضر عن الإدارة البلدية السيد **نضال حفصيّة : متصرّف مستشار و كاتب عام البلديّة** .

و لم يواكب الجلسة أي ممثل للأحزاب الجمعيات و الناشطين المستقلين و لا المواطنين .

وإعتبارا لإكتمال النّصاب القانوني ، إفتتحت الجلسة السيّدة **أسماء الباهي رئيسة النيابة الخصوصيّة** مرحّبة بالحضور شاكرة لهم اهتماماتهم لمواكبة الدورة الإستثنائيّة للنيابة الخصوصيّة ببلديّة لمطة حاثّة إيّاهم على البذل و العطاء في سبيل العمل على مزيد تنمية المنطقة البلديّة ، و بعد هذا التقديم ، وضعت السيّدة رئيسة النيابة الخصوصية هذه الجلسة في إطارها حيث أشارت أنّ إنعقادها يأتي لضرورة التداول و المصادقة على جملة من المواضيع المستعجلة المدرجة بجدول الأعمال وبعض المسائل الأخرى التي تتطلب التداول والمصادقة على قرارات النيابة الخصوصيّة في شأنها، ثمّ شرع أعضاء النيابة الخصوصيّة في مناقشتها.

1 ـ المصادقة على بيع الأثاث و المعدّات التي زال الإنتفاع بها :

أفاد السيّد نضال حفصيّة كاتب العام للبلديّة الحاضرين أنّ لجنة طرح المنقولات و الأثاث الذي زال الإنتفاع به ببلديّة لمطة و المحدثة بالقرار البلدي عدد 67 بتاريخ 05 نوفمبر 2015 قد عقدت جلسة عمل يوم 18 سبتمبر 2017 للنظر في حصر الأثاث و المعدّات التي زال الإنتفاع بها و تبعا لذلك ، المعروض على أنظار أعضاء المجلس البلدي المصادقة من عدمه على تقرير أعمال اللجنة المذكورة حتى يتسنى التفويت في أثاث و منقولات زال الإنتفاع بها وهي مبيّنة كما يلي :

ـ المنقولات و الأثاث الذي زال الإنتفاع به :

ع/ر	بيان المنقول	الكميّة	أسباب الطرح	ملاحظات
01	جرّار نوع "landini": 021 211 - 02	01	إرتفاع كلفة الإصلاح ـ زوال الإنتفاع نظرا لتجديد الأسطول معدات النظافة	بالبطاقة الرّماديّة
02	شاحنة حمولة 3.5 طن نوع "رينو" : 868 208 -02			بالبطاقة الرمادية
03	سيارة نوع " نيسان" : 206544 -02	01	زوال الإنتفاع	بالبطاقة الرمادية
04	كمية من الخردة	01	زوال الإنتفاع	حطام
05	كمية من الحديد (حديد متشابك)	01	زوال الإنتفاع	سيئة
06	عجلات مطاطية (جديدة) خاصّة بجرار كيبوتا صغير الحجم .	04	زوال الإنتفاع (بسبب بيع الجرار خلال بتة عمومية سنة 2016)	حالة حسنة (جديدة)

و قد رأى أعضاء اللجنة أنّ طرح المنقولات يرجع إلى زوال الإنتفاع بها و إرتفاع تكلفة الإصلاح بالقياس إلى المنافع التي قد تحصل عليها البلديّة عند مواصلة إستغلال المنقولات . كما إتّفق أعضاء اللجنة على وجوب تأمين مبلغ يساوي 10% من الثمن الإفتتاحي للبنّة لدى السيّد قابض الماليّة بصيّادة محتسب بلديّة لمطة و أن يكون الدفع بالحاضر و نقدا مع إضافة 10% من الثمن النّهائي بعنوان مصاريف البنّة و يقع رفع المبيع حال إستكمال عمليّة البيع .

و بعد التداول و النقاش و أخذ رأي المكتب البلدي في هذا الخصوص وافق أعضاء مجلس النيابة الخصوصية بالإجماع على بيع المعدات المذكورة سلفا، وفوضوا لرئيسة النيابة الخصوصيّة لإتمام باقي الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض .

2 ـ المصادقة على إسناد قطعة أرض لفائدة الشركة التونسيّة للكهرباء و الغاز لإحداث غرفة محول كهربائي:

أفاد السيّد كريم شريعة مستشار و رئيس لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية أنّه تبعا لمراسلة السيّد رئيس إقليم الشركة التونسيّة للكهرباء و الغاز بالمكنين عدد 2501 بتاريخ 2017/10/12 حول طلب تخصيص قطعة أرض لإنشاء غرفة محوّل كهربائي و ذلك في إطار إعداد دراسة لتحسين خدمة توزيع التيار الكهربائي و معالجة مشكل إنخفاض الجهد الذي سجل وسط مدينة لمطة خلال صائفة 2017 و الذي أصبح محل تذمر عديد المواطنين نتيجة تزايد الطلب و إرتفاع الأحمال على شبكة التوزيع و حتى تتمكن الشركة من الإستجابة للمطالب المتزايدة لمتساكني المنطقة البلدية ، لذلك طلبت الشركة المذكورة من البلدية توفير قطعة أرض تمسح 30 م^2 بإحدى المساحات القريبة من وسط المدينة بشارع الحبيب بورقيبة لبرمجة إنجاز و تجهيز محول كهربائي في أقرب الآجال ، و بعد الدراسة من قبل المصلحة الفنية لطلب الشركة ، تم إقتراح تخصيص المساحة المطلوبة من الأرض من مقبرة الرباط بلمطة و في صورة المصادقة ، سيقع مراسلة الشركة في الغرض لمعاينة قطعة الأرض المقترحة و مدى إستجابتها للغرض خاصة و أنها أقرب نقطة لوسط المدينة .

و بعد التداول و النقاش و أخذ رأي المكتب البلدي في هذا الخصوص وافق أعضاء مجلس النيابة الخصوصية بالإجماع على تخصيص قطعة الأرض تبعا لإقتراح لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية ، وفوضوا لرئيسة النيابة الخصوصيّة لإتمام باقي الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض .

3 ـ وضعيّة المسلخ البلدي :

عرض السيّد نضال حفصيّة كاتب البلديّة على أنظار أعضاء النيابة الخصوصيّة وضعيّة المسلخ البلدي و الذي وقع إستلزامه بمبلغ جملي قدره 2.020 د لسنة 2017 و أفاد الجميع و أنّ المستلزم لم يلتزم ببنود العقد خاصّة فيما يخص التعاقد مع طبيب بيطري و النظافة الداخلية و الخارجيّة للمسلخ مما إنجر عنه العديد من التشكيات من الأجوار . و تبعا لتوصيات جلسة العمل الوزاريّة المنعقدة بوزارة التجارة بتاريخ 03 أكتوبر 2017 بإشراف السّادة وزراء التجارة و الشؤون المحلية و البيئة و الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و السيّد كاتب الدولة للشؤون المحلية و البيئة و بحضور السيّد رئيس ديوان السيّد وزير التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية و التي خصصت لتدارس الوضع الصحي و البيئي بالمسالخ البلديّة لحيوانات المجزرة و إتخاذ التدابير الملائمة في شأنها و نظرا لتسجيل عديد الإخلالات و النقائص التي تشكل خطرا على صحّة و سلامة المواطن تقرر إتخاذ جملة من التدابير الإستعجالية لتدارك هذه الوضعية و هي مضمنة بالمنشور المشترك عدد 03 بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بين السادة وزراء التجارة و الشؤون المحلية و البيئة و الفلاحة

و الموارد المائية و الصيد البحري ، و بعد تلاوة ما جاء في المنشور المذكور على الحاضرين تمّ إتخاذ الإجراءات التالية :

ــ تطبيق ما جاء بالمنشور المذكور على مستوى تأمين نظافة المسالخ و محيطها المباشر .

ــ مواصلة العمل باللزمة المذكورة و التي ينتهي التعاقد بها بتاريخ 2017/12/31 و دعوة المستلزم إلى التعاقد مع طبيب بيطري يكون متواجدا بصفة دائمة و مستمرة حسب الفصل 06 من عقد اللزمة

ــ إصدار قار غلق وقتي للمسلخ البلدي بداية من 2018/01/01 و ذلك للقيام بأشغال التهيئة و الصيانة و النظر في التعاقد مع طبيب بيطري مباشرة من قبل البلديّة بعد القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية من مدى مواصلة إستغلال البلدية لهذا الصنف من المرافق المحلية من عدمها و ذلك بإجراء تحليل مالي للمداخيل المنجزة و المصاريف المحمولة على ميزانية البلدية (بصورة مباشرة و غير مباشرة) .

و بعد التداول و النقاش و أخذ رأي المكتب البلدي في هذا الخصوص وافق أعضاء مجلس النيابة الخصوصية بالإجماع على الإجراءات المقترحة و خاصّة إصدار قرار الغلق الوقتي بعد نهاية أجل التعاقد مع المستلزم (2017/12/31) مع التوصية برصد الإعتمادات الكافية للقيام بعملية التهيئة و الصيانة و التعاقد مع طبيب بيطري و ذلك بعد القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية و عرض نتائجها على أنظار مجلس النيابة الخصوصيّة

4 ـ حول الإعداد للبرنامج التشاركي السنوي للإستثمار لسنة 2018 :

أفادت السيّدة رئيسة النيابة الخصوصيّة الحاضرين أنّه تبعا لمنشور السيّد وزير الشؤون المحلية و البيئة عدد 2726 بتاريخ 09 جوان 2017 و مراسلة السيّد المدير العام لصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية عدد 4418 بتاريخ 02 أكتوبر 2017 و المتعلقتين بإعداد برنامج الإستثمار البلدي لسنة 2018 وفق المقاربة التشاركيّة و ذلك بمواصلة العمل بنفس المنهجية التشاركية لإعداد برنامج الإستثمار السنوي التشاركي لسنة 2018 مع التأكيد على ضرورة بذل مجهودات إضافيّة في دعم خطّة التواصل و مزيد تحسيس المواطنين بأهمية مشاركتهم في مسار إعداد البرنامج التشاركي و يجدر التذكير أنّ منهجية إعداد برنامج الإستثمار السنوي التشاركي تتضمن خمسة مراحل أساسيّة :

1 ــ الأعمال التحضيرية :

تكوين خلية برنامج الإستثمار السنوي بالبلدية والتي يترأسها رئيس البلدية ويتولى أعمالها التنفيذية الكاتب العام ويعتبر المرافقين المالي والفني والميسر وأعضاء بالخلية وذلك بالإضافة إلى المسؤولين الفني والمالي للبلدية.

– إجراء لقاء عمل مع منظمات المجتمع المدني المحلي يهدف إلى إعلام هذه المنظمات بمسار إعداد برنامج الإستثمار السنوي والتوافق معها حول معاضدة مجهودات البلدية في هذا المسار وخاصة في مجالات توعية المواطنين بهدف ضمان مشاركتهم الفعلية وضمان تمثيلية المناطق والسكان والشرائح الإجتماعية ،

– إجراء لقاء تحسيسي لفائدة كافة إطارات وأعوان البلدية بهدف ضمان مشاركتهم ومساهمتهم الفعالة في هذا المسار،

– تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق من خلال مداولة للمجلس أو جلسة عمل للجنة الأشغال بالبلدية وخلية البرنامج،

- إعداد خلية البرنامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشريكة لحظة إتصالية وتنفيذها لضمان مشاركة واسعة للمواطنين في الجلسات التشاركية.

2 ـ التشخيص الفني والمالي:

- إجراء التشخيص الفني للمدينة والمناطق وفق منهجية التشخيص الفني المعتمدة بالدليل الفني،
- إجراء التشخيص المالي للتعرف على مجموع الموارد المالية المخصصة للبرنامج السنوي 2018 وفق المنهجية المبنية بالدليل المالي،
- نشر نتائج التشخيص الفني والمالي على موقع الواب للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة 07 أيام على الأقل من تاريخ الجلسة العامة التشاركية الأولى والتفاعل مع الإعتراضات التي يمكن أن يقع إعلام البلدية بها،
- إجراء جلسة للمجلس البلدي يتم خلالها الإطلاع على نتائج التشخيص وتوزيع الموارد حسب التدخلات الثلاث (مشاريع مهيكلة ومشاريع إدارية ومشاريع قرب) وتوزيع الموارد المالية المخصصة لمشاريع القرب على المناطق المعنية بالتدخل مع الحرص على التطابق مع نتائج التشخيص الفني.

3 ـ الجلسة العامة التشاركية الأولى :

- إستقبال المشاركين وتسجيل أسمائهم حسب الجنس والعمر والمنطقة التي ينتمون إليها،
- تقديم الإطار العام للجلسة،
- تقديم منهجية تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق (معايير جغرافية/ديمغرافية/إجتماعية) ونتائج عملية التقسيم،
- تقديم نتائج التشخيص الفني للمنطقة البلدية
- تقديم المشاريع المتواصلة ومدى تقدم إنجازها والإشكاليات التي تعترضها إن وجدت،
- تقديم المشاريع الوطنية والجهوية الأخرى سواء كانت متواصلة أو مبرمجة،
- تقديم نتائج التشخيص المالي مع ذكر كل الموارد المالية المخصصة سواء كانت ذاتية أو دعم أو قروض أو مساهمات أخرى أي كان مصدرها،
- تقديم توزيع الموارد المالية على مختلف التدخلات والمناطق،
- نقاش عام والمصادقة على نتائج الجلسة (وفي حال وجود إعتراضات جوهرية على المقترحات والنتائج المقدمة من طرف البلدية يتم اللجوء إلى التصويت بالإعتماد على قائمة الحضور).

4 ـ جلسات المناطق :

- إستقبال المشاركين وتسجيل أسمائهم حسب الجنس والعمر والمنطقة التي ينتمون إليها.
- تقديم الإطار العام للجلسة،
- توزيع قائمة مشاريع القرب على المشاركين،
- تذكير بنتائج التشخيص الفني للمنطقة وبالموارد المالية المخصصة لها،
- تكوين فرق عمل لتحديد المقترحات (المشاريع والتدخلات)،
- تقديم الإيضاحات الفنية الأولية اللازمة من طرف المرافق الفني والمسؤول الفني بالبلدية،
- إجراء تصويت لكافة الحاضرين على المشاريع المقترحة من قبل كل الفرق وذلك بهدف ضبط المشاريع حسب الأولوية والأكثر جدوى للمنطقة المعنية.
- الإعلان على نتائج التصويت وقائمة المشاريع المقترحة للمنطقة المعنية،
- تقديم الإيضاحات الفنية والمالية اللازمة للتأكد من قابلية إنجاز المشاريع المقترحة،
- التصويت على ممثلي المنطقة (لا يمكن أن يقل عدد الممثلين عن 3 يتكونون وجوبا من ممثل عن المرأة والشباب والرجال) .

- إعلام المشاركين بموعد الإعلان على نتائج الدراسات الفنية والمالية النهائية وتبليغ هذه النتائج إلى ممثلي المنطقة،

5 ــ الأعمال النهائية والجلسة العامة التشاركية الثانية:

- إستقبال المشاركين وتسجيل أسمائهم حسب الجنس والعمر والمنطقة التي ينتمون إليها،
- تقديم الإطار العام للجلسة،
- تقديم قائمة المشاريع النهائية بأصنافها الثلاث : برامج القرب لكل منطقة والبرامج المهيكلة والبرامج الإدارية،
- نقاش عام،
- نشر برنامج الإستثمار السنوي 2018 على موقع الواب للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة قبل المصادقة عليه نهائيا من طرف المجلس ،
- إجراء جلسة للمجلس البلدي للمصادقة على برنامج الإستثمار السنوي 2018 قبل موفى ديسمبر 2017.

و بعد الإستماع إلى الطريقة امنهجية المعتمدة و مختلف مراحلها ، طلب أعضاء النيابة الخصوصيّة الإدارة البلديّة الإسراع في تكوين اللجنة و ضبط مختلف مواعيد الجلسات المذكورة و إعداد رزنامة زمنية في الغرض يقع عرضها في القريب العاجل على مختلف الأطراف كما طلبوا بمزيد إحكام عملية الإعلام و الإشهار لمختلف المواعيد و ضبط خطّة إتصالية في الغرض لضمان إيصال المعلومة لمختلف شرائح المواطنين و ضمان مشاركتهم في المسار التشاركي .

5 ـ مختلفات :

ــ **طلب رخصة تسييج قطعة أرض للسيّد كمال بوسريح** : تقدّم السيّد كمال بوسريح بطلب رخصة لتسييج قطعة أرض تمسح قرابة 80 م2 ، و بعد الدراسة و إبداء الرأي من طرف لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية التي لا ترى مانعا من الترخيص له خاصة و أن قطعة الأرض المذكورة تحد عقاره المعد كمصنع من الجهتين ، و بعد التداول و النقاش في هذا الخصوص ، تمت الموافقة على الترخيص للمعني بالأمر لتسييج قطعة الأرض و دعوته إلى الإلتزام كتابيا بالتسييج لا غير .

ــ حول قطعة الأرض الممنوحة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل : وقعت إفادة المصالح البلديّة شهادة ملكية للرسم العقاري عدد 27255 بالمنستير و المتمثل في قطعة أرض تمسح 97 $م^2$ بمقبرة لمطة حدودها : قبلة طريق عام ، غربا : زاوية سيدي الصنهاجي ، شرقا و جوفا : ملك بلدي يتمثل في المقبرة .
هذا و قد وقع إعلامنا بإعتزام وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقاريّة تحديد الثمن الإفتتاحي لبيع الأرض المذكورة . و بعد التداول و النقاش ، تمت دعوة الإدارة البلدية لمراسلة السيّد رئيس الحكومة و السيّد وزير أملاك الدولة و الشؤون العقاريّة و إعلامهم بالوضعية خاصة و أن هذه الأرض وقعت هبتها من عديد المواطنين لإستغلالها كمقبرة ، هذا و تمت إحالتها من طرف البلديّة للحزب المذكور سنة 1997 بمقتضى عقد بيع في الغرض تشوبه العديد من الإخلالات القانونية .

و ختمت الجلسة في حدود السّاعة الخامسة و النصف مساء و تمّ تكليف السيّد ثامر العجمي مساعد أوّل ورئيس لجنة الشؤون الإدارية و المالية بالإمضاء على محضر الجلسة .

لمطة في : 17 أكتوبر 2017

رئيسة النيابة الخصوصيّة

أسماء الباهي